تباين ردود الفعل حيال التعديل الوزاري الأخير

مصر: القضاء يجدد حبس مبارك ... ويغلق ملف «موقعة الجمل» بتبرئة جميع المتهمين

مبارك تم تجديد حبسه بأمر القضاء

أحداث دامية مازالت في الأذهان عن موقعة الجمل

■ ترحيب إخواني بالتشكيل الحكومي يقابله انتقاد ورفض من باقي أطياف الأحزاب

■ قنديل يؤكد سعيه للقضاء على ظاهرة قطع الطرق من خلال التعاون الشعبي

القاهرة - «وكالات»: وسط تصاعد الصراع بين فريق الدفاع عن الرئيس المصري السابق، حسني مبارك، والسلطة الحاكمة في مصر، أصدر جهاز قضائي حكومي، قرارا أمس، بتجديد حبس الرئيس السابق لمدة 15 يوما جديدة، على ذمة التحقيقات في قضية «تضخم» ثروته.

وقرر جهاز «الكسب غير المشروع»، التابع لوزارة العدل، بتجديد حبس مبارك، بعد قيام لجنة من الجهاز القضائي بالتوجه إلى سجن «طرة»، لمواجهة الرئيس السابق بالتحريات التكميلية، وتبين باستجوابه «امتلاكه لثروات ضخمة، لا تتناسب مع مصادر دخله»، بحسب ما أورد التلفزيون المصري.

وشهدت قضية «الكسب غير المشروع» المتهم فيها الرئيس السابق حالة من الشد والجذب مؤخرا، بعد أن أصدرت محكمة الاستئناف حكما بإخلاء سبيله في وقت سابق من أبريل الماضي، إلا أن النيابة تقدمت بطعن في القرار، الذي حظي بتأييد من إحدى دوائر محكمة الجنايات أواخر نفس الشهر.

ومازال الرئيس المصري السابق قيد الحبس الاحتياطي، على ذمة عدة قضايا، منها اتهامات تتعلق بـ«قتل» المتظاهرين خلال أحداث «ثورة 25 يناير»، واتهامات بـ «الفساد المالي واستغلال النفوذ»، والتي تضم أيضا نجليه علاء وجمال، إضافة إلى العديد من كبار المسؤولين السابقين في نظامه.

وفي وقت سابق من الشهر الماضي أيضا، أعلن محامون بفريق الدفاع عن مبارك، اعتزامهم تصعيد «محاكمة القرن»، إلى المستوى الدولي، بعد صدور قرار من النائب العام، المستشار طلعت عبد الله، بنقل الرئيس السابق إلى مستشفى سجن طرة، بموجب أوامر حبس احتياطية، رغم صدور حكم قضائي بإخلاء سبيله.

من جانبها قضت محكمة النقض في مصر أمس بعدم قبول الطعن المقدم من النيابة العامة على حكم البراءة في قضية قتل متظاهرين مصريين بوسط العاصمة المصرية القاهرة في فبراير خلال انتفاضة شعبية فيما عرف باسم «موقعة الجمل».

قالت وكالة أنباء الشرق الأوسط «أصدرت محكمة النقض في جلستها المنعقدة اليوم «الاربعاء»... حكما نهائيا وباتا بتأييد الحكم الصادر من محكمة جنايات القاهرة ببراءة جميع المتهمين في قضية قتل المتظاهرين يومي الثاني والثالث من عام 2011 والمعروفة اعلاميا بموقعة الجمل».

وكانت محكمة جنايات القاهرة قضت في العاشر من اكتوبر من العام الماضي ببراءة 24 من كبار الشخصيات في نظام الرئيس السابق حسني مبارك.

ومن بين من كانوا يحاكمون في هذه القضية صفوت الشريف رئيس مجلس الشورى السابق وأمين عام الحزب الوطني الديمقراطي المنحل وفتحي سرور رئيس مجلس الشعب الأسبق ووزيرة القوى العاملة السابقة عائشة عبد الهادي والبرلماني السابق رجب حميدة.

سياسيا تباينت ردود الفعل إزاء التعديل الوزاري الذي شمل تسع حقائب بحكومة رئيس الوزراء المصري هشام قنديل والذي أعلن عنه أمس الاول، حيث رحب الحزب المنبثق عن جماعة الإخوان المسلمين بالتشكيل الجديد داعيا للتعاون مع الحكومة، بينما اعتبرت قوى معارضة الخطوة شكلية.

فقد رحب رئيس حزب الحرية والعدالة، المنبثق عن جماعة الإخوان المسلمين محمد سعد الكتاتني، بالتشكيل الجديد، وقال إن الحزب يتفهم الصعوبات التي تواجه تشكيل الحكومات في المراحل الانتقالية وإنها «قد لا تلبي كل الطموحات».

ودعا الكتاتني في تصريحات نشرها موقع الحزب على الإنترنت الحكومة التي أدت اليمين الدستورية إلى التشاور مع الأحزاب السياسية والقوى المجتمعية قبل اتخاذ القرارات الإستراتيجية وخاصة تلك التي تمس المواطن البسيط. كما دعا كل القوى الوطنية والسياسية وكذلك كل الخبراء التكنوقراط لتقديم يد العون للحكومة الجديدة.

بدوره، قال أحمد عارف المتحدث الإعلامي باسم جماعة الإخوان إن على الحكومة الحالية ألا تنفرد بالقرارات الإستراتيجية.

في مقابل ذلك، انتقد حزب مصر القوية، الذي يترأسه القيادي السابق بجماعة الإخوان عبد المنعم أبو الفتوح، التعديل الوزاري، قائلا إنه لا يليق بمصر بعد الثورة ولا بهذا الشعب العظيم أن تدار شؤونه العامة بهذه الطريقة التي تتسم بعدم الشفافية والتخبط والغموض.

وقال بيان للحزب إن موقفه قائم على أن «مصر لا تزال بحاجة لرئيس وزراء جديد قادر على إدارة ملفي الاقتصاد والخدمات، اللذين يعانيان من تدهور شديد، على أن يكون له الصلاحيات الكاملة في اختيار حكومته لحين إجراء انتخابات مجلس النواب».

كما أعرب خالد علم الدين، القيادي في حزب النور السلفي عن خشيته من أن يكون التعديل إخفاقا جديدا لمعالجه الأزمة، وتكريسا لعدم الثقة بالانتخابات القادمة «بسبب أخونة الوزارات».

وقال علم الدين، وهو مستشار سابق للرئيس محمد مرسي «أتمنى لحزب الحرية والعدالة، أن يفيقوا أو ينتبهوا سريعا، لأن هذه الوجوه الجديدة، في الحكومة ستعمل على تكريس الفشل، مثلما حدث من قبل».

بدوره، رأى القيادي في جبهة الإنقاذ المعارضة عمرو موسى أن التعديل الوزاري الجديد لا يضيف جديدا وسيكون هناك حاجة لتعديل جديد في المدى القصير. واعتبر أن التعديل لا يغير كثيرا، داعيا إلى حكومة وحدة وطنية «ذات كفاءات عالية يثق فيها الناس».

وتقول تقارير صحافية إن التعديلات غلب عليها التكنوقراط، مشيرة إلى استبدال وزراء بالمجموعة الاقتصادية خاصة المالية والاستثمار لعدم الرضا عن أدائهم في التفاوض مع صندوق النقد الدولي بشأن القروض المقترحة لمصر. وأشارت إلى أن التعديلات جاءت بلا لون سياسي باستثناء تعيين عمرو دراج، القيادي بحزب الحرية والعدالة، وزيرا للتخطيط والتعاون الدولي.

بدوره، أكد قنديل وجود تنسيق بين رئاسة الجمهورية ومجلس الوزراء بخصوص التعديل، وقال في مؤتمر صحافي بمقر الرئاسة، إن الرئيس طلب منهم ضرورة إشعار المواطن بسرعة الإنجاز.

كما قال إن الوزراء الجدد أكدوا خلال لقائهم مرسي أن مصر ستبنى بسواعد أبنائها والعمل دون الحاجة لمساعدات خارجية.

وأوضح أن التعديل يركز على المجموعة الاقتصادية، وكشف عن أن سبب خفض التعديل وقصره على تغيير تسعة وزراء بدلا من 11، هو أن المراجعة النهائية مع الرئيس أسفرت عن الإبقاء على وزيرين كان سيتم تغييرهما، لكن تم الإبقاء عليهما لما في أيديهما من ملفات تقرر أن يستكملاها.

ومن ناحية أخرى، أكد قنديل سعيه من أجل القضاء على ظاهرة قطع الطرق من خلال التعاون الشعبي، مشددا على عدم التهاون بحق الشعب في مقاومة عمليات قطع الطرق.

وكان موكب قنديل قد تعرض مساء الأحد الماضي بحي الدقي جنوب القاهرة لهجوم مسلح من جانب مسلحين تبادلوا إطلاق النار مع حراس الموكب قبل أن يتم توقيفهم، وقد أعلنت وزارة الداخلية أن الهجوم ليست له أي دوافع سياسية أو أي دوافع أخرى.

ويمثل التعديل ثالث تشكيل على الحكومة الحالية التي يترأسها قنديل والتي أدت اليمين الدستورية للمرة الأولى بكامل هيئتها في أغسطس 2012، ثم أعيد تشكيلها في يناير بعد أيام من إقرار الدستور الجديد بدخول عشرة وزراء.

يُشار إلى أن مصر تواجه منذ قرابة ستة أشهر أزمة سياسية تتخللها مظاهرات وأعمال عنف دامية أحيانا، كما تعاني البلاد من أزمة اقتصادية حادة بسبب الانخفاض الحاد للاستثمارات الأجنبية والتراجع في عائدات السياحة مما انعكس على احتياطات النقد الأجنبي التي تآكلت حتى بلغت حاليا 13.5 مليار دولار مقابل أكثر من 36 مليار دولار قبل سقوط الرئيس المخلوع حسني مبارك.

وتطالب المعارضة منذ أشهر بتشكيل حكومة محايدة للخروج بالبلاد من أزمتها والإشراف على الانتخابات النيابية المتوقع إجراؤها الخريف المقبل.

واشنطن تدعو المنامة لمشاورات رسمية حول حقوق العمال

واشنطن - «وكالات»: دعت الولايات المتحدة الأمريكية إلى «مشاورات رسمية» مع حكومة البحرين بشأن «انتهاكات» لحقوق العمال فيها بموجب اتفاقية للتجارة الحرة بينهما، وذلك بعد أن اتهمت واشنطن المنامة بالتقاعس عن حماية حقوق العمال في تعاملها مع إضراب عام في مارس 2011.

وشدد القائم بأعمال الممثل التجاري الأمريكي ديمتريوس مارانتيس في بيان على ضرورة أن تضمن حكومة البحرين للعمال ممارسة حقوق العمل الأساسية، معتبرا ذلك «أولوية قصوى» لإدارة الرئيس باراك أوباما.

وجاء طلب واشنطن لإجراء محادثات بعد حوالي عامين من شكوى الاتحاد الأمريكي للعمل ومؤتمر المنظمات الصناعية، وهو أكبر منظمة عمالية أمريكية، من أن «قمع» الحكومة البحرينية للإضراب العام انتهك تعهدات لحماية حقوق العمال بموجب اتفاقية التجارة الحرة بين الولايات المتحدة والبحرين التي دخلت حيز التنفيذ عام 2006.

وأعربت سيليست دريك خبيرة التجارة والعولمة بالاتحاد الأمريكي للعمل ومؤتمر المنظمات الصناعية عن سعادتها لأن الحكومة الأمريكية «تمضي قدما في المشاورات» مشيرة إلى أنها كانت تأمل أن يصدر هذا الإعلان قبل أشهر. وأضافت «للأسف تسير حملة تفكيك الحركة العمالية البحرينية بخطى أسرع بكثير من رد الفعل الأمريكي». وأصدرت وزارة العمل الأمريكية تقريرا في ديسمبر بعد حوالي عشرين شهرا من الإضراب العام انتقد حكومة البحرين بسبب الإجراءات التي اتخذتها، وقال التقرير إن «عمليات الفصل الواسعة النطاق للعمال بعد الإضراب العام في مارس 2011 استهدفت نقابيين وقياديين بالعزل من الوظيفة وأحيانا بالمحاكمة الجنائية عن دورهم في الإضراب، كما واجه عمال شيعة ومنتقدون سياسيون للحكومة تمييزا». وأضاف «عمليات إعادة المفصولين للعمل تثير أيضا مخاوف إضافية من انتهاك حرية تكوين الجماعات والتمييز على أساس سياسي وطائفي ضد العمال الشيعة، وهو ما يعكس سياقا أوسع لتدهور وضع حقوق العمال في البحرين».

ومن المتوقع أن تبدأ محادثات البلدين في غضون ثلاثين يوما ما لم يتفق الجانبان على تأجيل. وعلى خلفية الربيع العربي، شهدت البحرين مظاهرات حاشدة للمطالبة بإصلاحات سياسية. وفي نهاية أبريل دعا وزير خارجية أمريكا جون كيري، البحرين، إلى إحراز «تقدم إضافي» حول مسألة حقوق الإنسان. كما تعرضت المملكة لانتقادات بالتقرير السنوي الأخير للخارجية الأمريكية حول حقوق الإنسان.

اليمن: مجهولون يقتلون 3 طيارين

صنعاء - «وكالات»: أعلن مصدر في المجلس المحلي في مدينة لحج القريبة من عدن الساحلية جنوب اليمن عن مقتل ثلاثة طيارين يعملون في قاعدة العند الجوية صباح الأمس، على أيدي مسلحين مجهولين. وأوضح المصدر لموقع سي ان ان بالعربية أن الطيارين الثلاثة تعرضوا لكمين أثناء توجه الطيارين إلى مقر عملهم في قاعدة العند الجوية، مشيرا إلى أن الطيارين يعملون مدربين في القاعدة الجوية وكانوا متوجهين اليها من سكنهم في منطقة القاهرة بعدن. ومن جانبهم أوضح شهود عيان أن مسلحين كانوا على دراجة ناريه أطلقوا النار على الطيارين الثلاثة أثناء تهدئتهم للسرعة نتيجة وجود حاجز ارضي أو ما يعرف ب«مطب السرعة» على طريق الحسيني ما بين مدينتي عدن ولحج موضحين أن جثث الطيارين نقلت إلى مستشفى ابن خلدون في الحوطة بلحج، بعد هروب المسلحين.

ومن جانبه أكد مصدر أمني للموقع مقتل الطيارين الثلاثة موضحاً أن القتلى هم العقيد طلال شهاب والعقيد محسن البغدادي والعقيد ناصر عبدالله فارع.

اعتقال مفتي القدس والأراضي الفلسطينية

القدس المحتلة - «وكالات»: أكدت تقارير صحافية من القدس أن شرطة الاحتلال الإسرائيلي أوقفت مفتي القدس والأراضي الفلسطينية الشيخ محمد حسين أمس للتحقيق معه حول المواجهات التي شهدتها باحات المسجد الأقصى، أمس الاول، في أثناء دخول مجموعة من المستوطنين بحراسة الشرطة الإسرائيلية، وذلك من بيته في حي السواحرة بالقدس المحتلة. وأكدت مصادر الشرطة أن التحقيقات قد تستمر ساعات عدة.

ويعمل الشيخ محمد حسين لدى السلطة الفلسطينية التي تمارس سلطات محدودة في الضفة الغربية المحتلة وكذلك لدى الأردن الذي يرعى الأماكن الإسلامية المقدسة في القدس منذ وقت طويل.

ونقلت وكالة «رويترز» عن عدنان الحسيني، وزير شؤون القدس في الحكومة الفلسطينية، أن إسرائيل اعتقلت الشيخ حسين من منزلهن، مضيفا: «هذا تصعيد خطير في إطار الحملة ضد المسجد الأقصى الذي زادت الاعتداءات بحقه في الفترة الأخيرة».

وأوضح أن «إسرائيل تحاول من خلال هذا الإجراء إرسال رسالة الى كل المدافعين عن المسجد الأقصى أنها يمكنها فعل أي شيء لإخماد أي صوت يرتفع ليطالب بالدفاع عن المقدسات في مدينة القدس».

وتابع: «هذا اعتقال سياسي. المطلوب التدخل الفوري والعاجل من أجل إطلاق سراح المفتي الذي تم نقله إلى مركز تحقيق المسكوبية».

وقال ميكي روزنفيلد المتحدث باسم الشرطة الاسرائيلية إن حسين اعتقل لاستجوابه بشأن صلته «بشغب عام» وقع يوم الثلاثاء عند المسجد الأقصى. وأضاف روزنفيلد أن الواقعة بدأت عندما اعتقلت الشرطة الإسرائيلية عربيا أراد دخول ساحة المسجد لكنه رفض تقديم بطاقة هويته. وذكر أن الأمر تطور إلى مناوشة قام خلالها مصلون برشق زوار يهود بالمقاعد.

وتزامن العنف مع احتفال إسرائيل بيوم القدس في ذكرى استيلائها على القدس الشرقية في حرب عام 1967.

جوبا تحمل الخرطوم مسؤولية مقتل زعيم دينكا أبيي

عواصم - «وكالات»: حملت الحركة الشعبية لتحرير السودان الحكومة السودانية امس الاول مسؤولية مقتل السلطان كوال دينق مجوك زعيم قبائل دينكا نقوك في منطقة أبيي النفطية المتنازع عليها بين السودان وجنوب السودان.

وقال الأمين العام للحركة الشعبية باقان أموم إن «حكومة السودان هي من سلحت قبيلة المسيرية، وهي من يقف وراء مقتل السلطان كوال دينق مجوك». وكان كوال دينق ماجوك ناظر قبيلة دينكا نقوك -التي ينتمي إليها الرئيس سلفاكير ميارديت- قد قتل رفقة عدد كبير من كبار المسؤولين السياسيين والعسكريين بجوبا في إطلاق نار من أفراد ينتمون إلى قبيلة المسيرية الشمالية السبت الماضي.

كما أسفر إطلاق النار عن مقتل جندي إثيوبي من قوات الأمم المتحدة، وعدد من المهاجمين من قبيلة المسيرية، وجرح جنديين أمميين.

من جهة أخرى طالب أموم -خلال مراسم تشييع الجنازة- المجتمع الدولي بضرورة تعزيز قدرات القوات الأممية الإثيوبية الموجودة في المنطقة لتضطلع بدورها في حماية المدنيين.

من ناحية أخرى طالبت جهات رسمية وشعبية في جنوب السودان بتفعيل مقترح مجلس السلم والأمن الأفريقي.

وقال مقويط دينق أحد أعيان أبيي إن «أملنا الوحيد هو تفعيل مقترح ثابو مبيكي وإجراء التصويت في أكتوبر المقبل كما ينص عليه المقترح».

رئاسة الجمهورية تعترف بوجود أزمة أثناء تعقب المسلحين

تونس تعلن إحباط «مخطط إرهابي لزعزعة أمن البلاد»

الرئيس التونسي ووزير داخليته زارا منطقة الشعانبي أمس الأول

تونس - «وكالات»: أعلنت السلطات التونسية إحباط ما وصفته بأنه «مخطط إرهابي لزعزعة أمن البلاد»، وذلك مع تواصل التمشيط العسكري في جبل الشعانبي «غرب» لتعقب آثار مجموعة مسلحة تتهمها السلطات بأنها على صلة بتنظيم القاعدة. وأقر الناطق باسم رئاسة الجمهورية عدنان منصر بأن تونس تعيش أزمة أثناء تعقبها لمسلحين.

ونبه منصور إلى أنه في مثل هذه الأزمات التي تواجه فيها البلاد «خطر الإرهاب»، لا يُسمح فيها بالحط من معنويات الجيش والأمن الوطنيين.

وتوجه الرئيس التونسي منصف المرزوقي مع وزير الداخلية لطفي بن جدو امس الاول إلى الشعانبي للاطمئنان على سير عملية ملاحقة المسلحين ولرفع معنويات الجنود، حسب مسؤول بمكتب الرئاسة.

وقد طاردت الشرطة الثلاثاء في مركز مدينة القصرين «غرب» رجلين تنكرا بلباس نسائي يشتبه في أنهما على علاقة بمسلحين يتحصنون في جبل الشعانبي، وفقا لوكالة الصحافة الفرنسية.

من جانبه، كشف الناطق باسم وزارة الداخلية علي العروي خلال مؤتمر صحفي مشترك مع وزارة الدفاع التونسية الثلاثاء، أن قوات الأمن والجيش تمكنت منذ ديسمبر الماضي من إيقاف عشرات المسلحين الذين تشكلوا في مجموعتين بمدينتي الكاف والقصرين قرب الحدود الجزائرية، وقال إنهم على صلة بالقاعدة.

وفي 6 ديسمبر الماضي أوقفت قوات الأمن سيارة محملة بالأسلحة في الكاف، وأدت مواجهات بين قوات الحرس الوطني ومسلحين هناك إلى وفاة ضابط يوم العاشر من الشهر نفسه.

وقال العروي إنه منذ تلك الأحداث جرى إيقاف 37 شخصا ينتمون لكتيبة «عقبة بن نافع» متورطين في الأحداث بعضهم يحمل جنسيات دول مجاورة، وتمت إحالتهم إلى القضاء، مشيرا إلى أن «المجموعات الإرهابية» كانت تتلقى الدعم والمساعدة اللوجستية من داخل القصرين لتبقى متحصنة في الجبال.

وأضاف أنه توجد الآن مجموعة بالكاف تتكون من نحو 15 عنصرا، إضافة إلى نحو عشرين آخرين تجري ملاحقتهم بجبل الشعانبي، وذلك بالتنسيق مع السلطات الجزائرية والليبية.

وأوضح العروي أنه ستجري ملاحقة «كل جهة تحرض على رجال الأمن سواء خلال خيام دعوية أو عبر الإنترنت» قضائيا، وأضاف «سنكافحهم بالقانون وإن لزم الأمر بالقوة».

ومن جهته، قال المتحدث باسم وزارة الدفاع العميد مختار بن نصر إن عمليات التمشيط العسكرية في جبل الشعانبي منذ 29 أبريل الماضي أدت إلى كشف 16 مخبأ تمثل أماكن استراحة وتدريب لجماعات إرهابية، كما عثر على وثائق ورسائل وكتب تبسط كيفية صنع المتفجرات.

وأضاف أن «الهدف من عملية التمشيط تنظيف الجبل من الألغام. سنأخذ الوقت اللازم والإصابات لن تثني قواتنا عن الاستمرار»، وأشار إلى أن «الإرهابيين» لا يزالون في مرحلة إعداد وتخزين الأسلحة، وأنهم يسعون لتحويل الشعانبي إلى مقر للعمليات في البلاد.

وأوضح بن نصر أن انفجار أربعة ألغام في جبل الشعانبي تسبب منذ الاثنين الماضي بإصابة عشرة من عناصر الحرس الوطني وستة من أفراد الجيش، مشيرا إلى أن خمسة منهم قد بترت أرجلهم.

ومن جهته قال رئيس المجلس الوطني التأسيسي التونسي مصطفى بن جعفر أثناء زيارته للجزائر إن الأحداث التي تعيشها المنطقة تدفع إلى التركيز على المجال الأمني بحثا عن استقرار البلدين.

وأضاف لدى وصوله إلى مطار هواري بومدين الدولي صباح الثلاثاء أن «أمن تونس من أمن الجزائر وأمن الجزائر من أمن تونس»، مؤكدا أن «مستقبل البلدين مشترك وشراكتهما إستراتيجية».

وكان رئيس حزب حركة النهضة راشد الغنوشي قد وصف الاثنين قتال مسلحين لعناصر من الجيش والأمن التونسي بـ«الكفر» و«الأعمال الإرهابية»، ودعا كل المسلمين إلى ضرورة اليقين بأن قتال المسلم «كفر وفسوق وجريمة من أعظم الجرائم»، وبيّن أن هذا «الجهاد المدعى في غير محله وغير مكانه وهو موجه لغير أهله.. فالشرطة مسلمة والجيش مسلم والمجتمع مسلم» بتونس.